المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ورقة بحثية

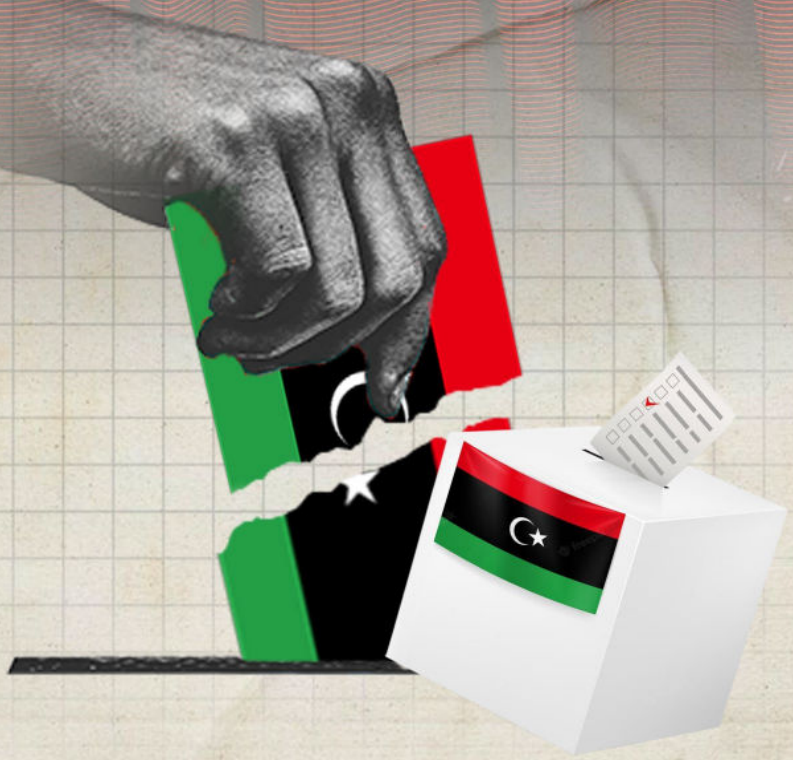

# النزاهة في الانتخابات

30 ديسمبر 2023
www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

# النزاهة في الانتخابات

## ورقة بحثية

وحدة الدراسات والابحاث

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

30 ديسمبر 2023

## فهرس المحتويات


الملخص ..... 6

المقدمة ..... 7

المطلب الأول: إدارة العملية الانتخابية ..... 8

أولاً: أشكال الإدارة الانتخابية ..... 8

ثانياً: مبادئ الإدارة الانتخابية ..... 9

المطلب الثاني: نزاهة العملية الانتخابية ..... 11

أولاً: مؤشرات النزاهة الانتخابية ..... 12

ثانياً: مبادئ ومعايير ضمان نزاهة الانتخابات ..... 15

المطلب الثالث: التجربة الليبية في تحقيق النزاهة الانتخابية ..... 16

أولاً: تجربة المؤتمر الوطني ..... 16

ثانياً: تجربة لجنة الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (لجنة الستين) ..... 16

ثالثاً: تجربة البرلمان الليبي (مجلس النواب) ..... 17

النتائج ..... 17

التوصيات ..... 18

المراجع ..... 20

## الملخص

هدفت هذه الورقة للتعرف على معنى النزاهة في الانتخابات والعوامل التي تؤثر بها، بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من النزاهة في الانتخابات، والتوصل لعدة نتائج من شأنها المساهمة في توضيح كيفية إرساء مبدأ النزاهة لدى جميع الأطراف المعنية في العملية الانتخابية.

وتوصلت إلى أن الأوضاع الأمنية الهشة أعطت انطباعات سلبية للمرشحين والناخبين عن عملية الانتخابات، بالإضافة إلى وجود خلل في الربط ما بين منظومة الرقم الوطني ومنظومة المفوضية العليا للانتخابات.

وقد أوصت الورقة الي أن مراقبة الانتخابات من قبل المراقبين الدوليين والمحليين للكشف عن أي مخالفات والقيام بالرقابة المناسبة، بالإضافة إلى استخدام تكنولوجيا الانتخابات الآمنة ومقاومة التلاعب، مثل آلات التصويت الإلكترونية وأنظمة تحديد الهوية البيومترية، لتحسين دقة وأمان العملية الانتخابية، وضمان احترام وتنفيذ القرارات المتعلقة بالنزاعات الانتخابية.

## المقدمة

اكتسبت الانتخابات أهمية بالغة في حياة الشعوب باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية، التي يمارس من خلالها الناخبون حقهم في اختيار ممثليهم، كما تعد أداة لنقل رغباتهم ومطالبهم؛ لذلك فقد حرصوا عليها وتمسكوا بها، حتى جاء اليوم الذي أصبح فيه إجراء انتخابات حرة بحيادية ونزاهة يمثل حقاً دستورياً للشعوب، ومعيار دقيق لإضفاء الصفة الديمقراطية على النظام السياسي الحاكم في الدولة (الجبوري، 2011).

ولا شك بأن الرقابة على الانتخابات، سواء كانت من جانب الأحزاب السياسية أو وسائل الإعلام أو المواطنين أو من المراقبين المحليين والدوليين، تعد آلية هامة للحفاظ على نزاهة الانتخابات، كما أنها تسهم في اكتشاف وتفادي الأخطاء التي من الممكن أن تؤثر على هذه النزاهة، وتضمن إخضاع الأطراف الفعالة في العملية الانتخابية إلى مبدأ المحاسبة، وتعزز من شفافية الانتخابات وتضفي الشرعية عليها، فضلاً عن ضمان الالتزام بالإطار القانوني من قبل جميع أطراف العملية الانتخابية(زهراو، 2020).

ولكي تتسم الانتخابات بالنزاهة، لابد أن تجري بصورة تتسم بالكفاءة والمهنية وعدم التحيز، وأن ينظر إليها المواطنون بأنها كذلك. وتعد المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا من المؤسسات الأساسية في تعزيز وضمان نزاهة الانتخابات، فهي المسؤولة عن ضمان مصداقية الانتخابات من الناحية الفنية، ويتضمن عملها نطاقاً واسعاً من الأنشطة، بدءاً من تحديد أهلية الناخبين للتصويت، وتسجيل الناخبين ممن لهم حق التصويت، وإجراء التصويت، وعد الأصوات وجدولتها، ووضع الضوابط للحملات الانتخابية، وتثقيف الناخبين، والفصل في المنازعات الانتخابية (اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية ، 2016).

وخلال العقد المنصرم تم إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا بناءً على القانون رقم (3) لسنة 2012، الصادر من المجلس الوطني الانتقالي، وكانت من أبرز أهدافها خلق البيئة المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تتميز بمستويات عالية من المشاركة، بالإضافة

إلى دعم صياغة القوانين الانتخابية التي تلتزم بالمبادئ والمعايير الدولية، وتأخذ في اعتبارها طبيعة وخصوصية المجتمع الليبي (المفوضية الوطنية العليا للانتخابات).

**وتهدف هذه الورقة** التعرف على معنى النزاهة في الانتخابات، ومعرفة العوامل التي تؤثر بها، بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من نزاهتها، والتوصل لعدة توصيات من شأنها المساهمة في توضيح كيفية إرساء مبدأ النزاهة لدى جميع الأطراف المعنية في العملية الانتخابية.

## المطلب الأول: إدارة العملية الانتخابية

يقصد بالإدارة الانتخابية "العملية التي بمقتضاها تسيير الأعمال المتعلقة بالانتخابات مثل تحديد هوية من يحق لهم الاقتراع، واستقبال واعتماد طلبات الترشح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية أو المرشحين، فضلا عن تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع، وعد وفرز الأصوات، وتجميع وإعداد نتائج الانتخابات".

هذه المهام يمكن القيام بها عموما من خلال ثلاثة أنماط مختلفة من التنظيمات هي: الإدارة الانتخابية المستقلة، الإدارة الانتخابية الحكومية، الإدارة الانتخابية المختلطة (إبراهيم ط.، 2014).

### أولاً: أشكال الإدارة الانتخابية

تنقسم الإدارة الانتخابية إلى ثلاثة أشكال رئيسية، هي:

1. **الإدارة الانتخابية المستقلة**: الإدارة الانتخابية المستقلة هي تلك القائمة في البلدان التي تقوم على تنظيم وإدارة انتخاباتها هيئة مستقلة، تعمل كمؤسسة منفصلة كلياً عن السلطة التنفيذية، ولها ميزانيتها الخاصة بها التي تقوم بإدارتها بشكل مستقل. وفي ظل هذا الشكل، لا تتبع الإدارة الانتخابية لأية جهة ولا تكون مسؤولة أمام أية وزارة أو إدارة حكومية، إلا أنها يمكن أن تكون مسؤولة أمام السلطة التشريعية (البرلمان) أو القضاء أو رئيس البلاد.

ويمكن أن تتمتع الإدارات الانتخابية المستقلة بمستويات مختلفة من الاستقلالية الإدارية والمالية، ومستويات مختلفة من المسؤولية العامة عن نشاطاتها(ستينو، 2007).

2. **الإدارة الانتخابية الحكومية:** تقوم الإدارة الانتخابية الحكومية في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على تنظيم وإدارة العمليات الانتخابية، وذلك من خلال إحدى الوزارات (كوزارة الداخلية مثلاً)، ومن خلال سلطاتها المحلية، وعادةً ما يقف على رأس الإدارة الانتخابية الحكومية العاملة على المستوى الوطني أحد الوزراء أو الموظفين الحكوميين، وتكون مسؤولة في كافة الحالات أمام أحد الوزراء الأعضاء في السلطة التنفيذية، وتقع ميزانيتها ضمن ميزانية إحدى الوزارات أو السلطات المحلية(كيم، 2016).
3. **الإدارة الانتخابية المختلطة**: هنا تركيبة مزدوجة للإدارة الانتخابية، هيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية تعنى بوضع السياسة الانتخابية العامة والإشراف على الانتخابات، كالإدارة الانتخابية المستقلة، وهيئة انتخابية تنفيذية تعنى بتنظيم الانتخابات وإدارة الفعاليات الانتخابية، وتتبع لإحدى الوزارات أو السلطات المحلية، كما هو الحال في الإدارة الانتخابية الحكومية(الجزائري، 2017).

## ثانياً: مبادئ الإدارة الانتخابية

تمتاز الإدارة الانتخابية بقدرتها على ضمان شرعية ومصداقية العمليات الواقعة تحت مسؤوليتها، بغض النظر عن شكل تلك الإدارة وطبيعتها، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية في إدارتها للعملية الانتخابية، وتشكل هذه المبادئ العامة الأساس في إدارة العملية الانتخابية، نظراً لأهميتها في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، سواء أكانت ظاهرة أم مفترضة.

1- **الاستقلالية:** ينطوي مصطلح "الاستقلالية" على مفهومين مختلفين، يتعلق الأول بالاستقلالية التنظيمية للإدارة الانتخابية عن السلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي لا يمكن تأكيده إلا من خلال الدستور والقانون، بينما يدور الثاني حول الاستقلالية الوظيفية،

ويتضمن استقلالية القرار، وعدم خضوعها لأية مؤثرات من أية سلطة، وهو الأمر الذي يتطلب إطاراً قانونياً يؤكد تلك الاستقلالية المطلوبة من كافة الإدارات الانتخابية.

وتعمل بعض الدول على إسناد مهمة الإشراف على الانتخابات إلى السلطة القضائية في الدولة، والتي عادة ما يكفل الدستور حيادها واستقلالها عن باقي السلطات الأخرى، حيث يتمتع أعضائها بالعديد من الضمانات التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم دون شبهة التأثير أو التحيز لأحد أطراف العملية الانتخابية، في أجواء تسودها الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية المشاركة في العملية، مما ينعكس على الثقة في نزاهة العملية الانتخابية(منصور، 2022).

2- **الحياد:** لتكون الإدارة الانتخابية أكثر نزاهة ومصداقية يجب أن تعمل بحياد تام، بدون ذلك تكون نزاهة الانتخابات فاشلة، ومن الصعب تعزيز الثقة في العملية الانتخابية، وخاصة بالنسبة للخاسرين، لذا يجب إدارة الانتخابات بحياد تام، وكذلك مصادر تمويلها ومراقبتها.

على الإدارة التعامل مع كافة المشاركين بعدالة ومساواة تامة دون الميول إلى مجموعات سياسية، فلا تهتم بنتيجة الانتخابات، فدورها تهيئة الساحة التي سيتواجه فيها المترشحون والأحزاب، وعلى تزويد جميع الناخبين كل المعلومات المطلوبة لتمكينهم من التصويت بطريقة شفافة إلى حد معقول، وعلى تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج دون الإضرار بأي حزب أو مرشح(بورنان، 2021).

3- **النزاهة:** يمكن تحقيق النزاهة في العملية الانتخابية عندما تتمتع الادارة الانتخابية باستقلالية عملية وسيطرة كاملة على كافة جوانب العملية الانتخابية، وفي تلك الحالات التي يعهد فيها لمؤسسات أخرى تنفيذ بعض الأنشطة الانتخابية، يجب تخويل الإدارة الانتخابية بالصلاحيات الكافية للإشراف على أعمال تلك المؤسسات عن كثب، للتحقق من عملها بما يتماشى مع أعلى معايير النزاهة. ومن المفيد أن تشمل القوانين والضوابط الانتخابية على صلاحيات واضحة للإدارة الانتخابية، من أجل معالجة الفساد وللتعامل مع موظفي الانتخابات في حال قيامهم بممارسات تتعارض مع مبدأ النزاهة.

4- **الشفافية:** يجب أن تتاح إمكانية إخضاع العمليات لمراجعة دقيقة، وأن تكون في متناول جميع المشاركين، فالشفافية تعطي مصداقية للمؤسسات الانتخابية وأنشطتها وتضفي شرعية على الانتخابات التي تديرها، كما أنها تسهل على الادارة الانتخابية محاربة الفساد والاحتيال المالي أو الانتخابي، الأمر الذي يرفع من مستويات مصداقيتها(نعمار، 2018).

5- **الكفاءة:** يتحقق مبدأ الكفاءة في إدارة العملية الانتخابية حينما تتمكن الإدارة من الجمع بين مبادئ النزاهة والكفاءة والفاعلية التي تهدف إلى تعزيز ثقة الجمهور والأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، ويمكن أن يسهم الإطار القانوني في تحقيق ذلك من خلال تحديد المعايير المطلوبة لإدارة الشؤون الانتخابية والمالية بكفاءة، إلا أن أعضاء الإدارة الانتخابية قد لا يمتلكون دراية كافية حول الممارسات والضوابط الانتخابية (شبل، 2023).

## المطلب الثاني: نزاهة العملية الانتخابية

على الرغم من الصعوبة الكامنة في تعريف مفهوم النزاهة، إلا أنها تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر النظام الديمقراطي، فالنزاهة ملتصقة التصاقاً كلياً بمبادئ الديمقراطية، حيث أنها تسهم في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، التي بغيابها تكون الديمقراطية عرضة للتساؤلات.

يُعرف مفهوم النزاهة في العمليات الانتخابية "على أنه مجموعة من المعايير المستندة إلى المبادئ الديمقراطية والوسائل الكفيلة بحماية حرية ونزاهة الاقتراع العام"، إن معيار النزاهة في الاقتراع العام يرتبط تحقيقه بمدى حيادية الجهة المشرفة على العملية الانتخابية، وكذلك بمدى انتظام وتيرة إجراء الاقتراع العام(عبدالمجيد، 2011).

والنزاهة تكون عندما يُعامل جميع أفراد المجتمع دون تمييز، ويتم التصرف بموضوعية في إدارة الشأن العام وفي العلاقة مع الآخرين. وأركان النزاهة كما ركزت عليها منظمة الشفافية الدولية هي (الإرادة السياسية، إشراك المجتمع المدني، تفعيل المؤسسات الرقابية، الإصلاح المؤسساتي، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وسائل الإعلام، القطاعين العام والخاص).

والنزاهة ظاهرة حضارية تطورت مع تطور الإنسانية، وتسود في المجتمع تبعا لنظام الحكم السائد في الدولة، وقد أدركت الشعوب والدول أن تعزيز مفهوم النزاهة ومحاربة الفساد لن يكون واقعاً ملموساً ما لم تكن هنالك هيئات ونظم رقابية فعالة ومستقلة تراقب وترصد نزاهة عمل العاملين في مختلف المؤسسات(إبراهيم ن.، 2019).

## أولاً: مؤشرات النزاهة الانتخابية

للانتخابات الحرة والنزيهة مظاهر عدة ومؤشرات تدل عليها، والتي ينبغي أن تتحقق حتى يمكننا الجزم بنزاهة وسلامة العملية الانتخابية، وتتمثل هذه المؤشرات في التالي:

1- **النظام الانتخابي:** أقرت القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه لا يوجد نظام سياسي وحيد، أو طريقة انتخابية واحدة تلائم على قدم المساواة كل الدول وشعوبها، وأن جهود المجتمع الدولي لتعزيز تنفيذ مبدأ الانتخابات الدورية والصادقة يجب ألا تثير الشكوك حول حق سيادة كل دولة وفقاً لإرادة شعبها في أن تختار بحرية، وأن تطور أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سواء أكانت متفقة مع أولويات الدول الأخرى أم غير متفقة. وتبقى مسألة التنظيم الداخلي والنظام المتبع من شؤون الدولة الداخلية واختصاصاتها، وتؤكد الممارسة العملية أنه لا يوجد ثمة تمثيل أو نظام بعينه يكون أكثر شرعية، حيث الأهم هو كيفية تحقيق العدالة والنزاهة وتطبيق المبادئ الدستورية والقانونية وعدم الانحياز، وأن يجسد النظام المختار حرية الشعب في الإدلاء بأصواته واختيار ممثليه، بناء على انتخابات قائمة على المساواة بين الناخبين، وعلى أن يكون الانتخاب سرياً.

2- **تحديد الدوائر الانتخابية وتقسيمها:** للدولة الاختصاص في اعتماد الدوائر الانتخابية وكيفية تقسيمها، ويكون الهدف دائما ترجمة الإرادة الشعبية في تحقيق التمثيل النيابي، وتجسيد خصائص الدولة فيما يتعلق بالسكان والجغرافيا والتوزيع، وأي عامل يؤدي إلى حرمان عدد من السكان من حقهم الانتخابي يعد منافيا للمعايير الدولية لعدم التمييز.

3- **إدارة العملية الانتخابية:** تعتبر الإدارة أهم الفاعلين في العملية الانتخابية، فقد لاحظ المراقبون الدوليون لنظام الولايات المتحدة عام 1992 غياب الحكومة والأحزاب عن العملية الانتخابية، وأشادوا بالثقة الكبيرة في النظام ودور كل الجهات الفاعلة من قضاء وإعلام في تكريس البعد الديمقراطي، في حين أن هذه المظاهر تختلف عما هو موجود في الدول الأقل حظاً من الديمقراطية، حيث تنحاز الإدارة إلى أحد الأطراف أو المرشحين أو الأحزاب التي لها حضور سياسي قوي.

4- **الحق في التصويت:** يعد الحق في التصويت من أهم حقوق الإنسان، وبطبيعة الحال هنالك قيود في استعمال أي حق، حيث أن كل التشريعات الانتخابية جاءت بقيود وشروط لممارسة هذا الحق. وفي هذا تؤكد التشريعات الانتخابية المقارنة على شرط السن والإقامة والمواطنة، وفي دراسة مقارنة حديثة شاملة لجل الدول، أن سن 18 سنة هو السن الأمثل الذي يخول صاحبه لحق التصويت، وتتيح الدول لجالياتها الموجودة بالخارج حق الانتخاب، وتستبعد الدول أيضا المصابين بعجز عقلي أو المحكوم عليهم في جرائم جنائية، وهناك بعض الدول خاصة في أمريكا اللاتينية تمنع أفراد القوات المسلحة من التصويت. ويتسع مبدأ عدم التفرقة إلى الدين والنوع والتوجه السياسي، وغيرها من الأبعاد الأخرى كحرمان أقلية معينة من السكان من حق التصويت، كحرمان المرأة مثلاً، وهو ما يتعارض مع المواثيق الدولية، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

5- **قيد الناخبين:** يعد قيد الناخبين أمراً مـهـماً وفق ما سبق ذكره، وهو يعد مؤشر أساسي للقول بنزاهة الانتخابات، ولذا يجب أن يكون الانتخاب بعيداً كل البعد عن الغش والتزوير وإساءة استعمال السلطة وغيرها، ويجب أن يكون القيد شرعياً ونزيهاً على نحو ما صاغته مجموعة مراقبة الكومنولث للانتخابات الرئاسية في غانا عام 1992 بقولها: " تكمن قائمة انتخابات دقيقة ومكتملة اكتمالاً مقبولاً في قلب العملية الديمقراطية، حيث تعتمد القدرة على التصويت على وجود اسم الناخب في القائمة، أنها أيضاً مركز الاهتمام لأي حملة انتخابية ذات هدف من بيت لآخر وأنها أساسية لأداء وكلاء الحزب لواجباتهم في عملية الاقتراع في يوم الاقتراع، كما يستوجب الوضع نشر قوائم الانتخابية في محضر

متضمن كل التصحيحات والحذف لمن غيروا إقامتهم أو للمتوفين أو الممنوعين من الانتخاب".

6- **الإعلام الانتخابي والتربية المدنية:** يعد الانتخاب رسالة ومؤشراً على المواطنة الصالحة، فجراء عدم الانتخاب تكن هناك فرص أخرى للغش والتزوير، وهذا ما جعل الانتخاب محوراً من محاور دروس التربية الوطنية أو المدنية في العديد من الدول، إبرازاً لحق المواطن وفي نفس الوقت واجبه في الإدلاء بصوته. وهذا ما يعبر عنه أيضاً من خلال المعلقات التعليمية والإشعارات الإذاعية والتلفزيونية والمطويات التي يتم توزيعها، لبيان كيفية الإدلاء بالأصوات وحقوق كل ناخب ومكان الانتخاب وتوقيته وكيفياته.

7- **الحملات والدعاية الانتخابية:** العملية الانتخابية لا تقتصر على يوم الاقتراع فقط، وإنما لابد من إعطاء الأهمية لكل المراحل، بما فيها مرحلة الحملة الانتخابية وما يتضمنها من تمويل أو مساحات إعلانية. والحملة الانتخابية ونزاهتها مرتبط بالدور المنوط بالحكومة وكذلك الدور الموكول للأحزاب السياسية، وإسهامها في الوقوف في مسار واحد بما يفض كل مظاهر الاختلاف والتعدي والعنف وغيرها من المظاهر السلبية.

8- **التصويت وبيان النتائج:** حيث أن الوضع يتطلب أن تكون مراكز الاقتراع قريبة وتسخير العنصر البشري وتوفير كل شروط الأمن، بالإضافة إلى تنظيم سير العملية الانتخابية، ومراقبتها والتيقن من فراغ صناديق الاقتراع قبل بدء عملية التصويت، وبأنها موصده بإحكام أثنائه، وأن تتم إحصاء الأصوات بكل شفافية ونزاهة، وأن تتحقق أيضا المساواة والسرية في كل مراحل التصويت مما يجسد الاستقلالية والحياد.

9- **المنازعات الانتخابية:** تثور العديد من المنازعات وتحصل الكثير من الشكاوى بشأن الحملات الانتخابية، والقيد والتصويت وفرز الأصوات وإحصائها، وهذا ما يستوجب الرد والفصل، حيث يستوجب تصحيح الأخطاء، والإجابة عن الاستفسارات والفصل فيما يمكن الفصل فيه(دوادي، 2017).

## ثانياً: مبادئ ومعايير ضمان نزاهة الانتخابات

تتمثل مبادئ ضمان نزاهة الانتخابات إلى التالي:

1. استقلال الهيئات الانتخابية في مقابل سلطة الحكومة.
2. توحيد السجلات المدنية والانتخابية وإصدار وثيقة موحدة لإثبات الشخصية.
3. تدريب مسئولي لجان الانتخابات وإعدادهم جيداً من خلال تقديم برامج لهم وللصحفيين والمراقبين والأحزاب.
4. تطوير نظم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنخفضة التكلفة في نفس الوقت، وتحسين نظام الفرز وإعلان النتائج.
5. التوعية والتشجيع على المشاركة السياسية وتوسيعها أمام الجميع، والنص على العقوبات المترتبة على التلاعب بالعملية الانتخابية(لحرش، 2021).

وفي مقابل المؤشرات والمعايير السابقة اللازمة لضمان نزاهة الانتخابات، هناك عدد من الأسباب التي تقود لعدم نزاهة الانتخابات، وهي كالتالي:

1. تقييد عملية تسجيل الناخبين، والتمييز في تسجيل المرشحين.
2. المقاطعة المستمرة والمتكررة للأحزاب المعارضة وتدني المشاركة في الانتخابات.
3. الإخفاق في فرز وإعلان نتائج الانتخابات.
4. عدم تنقية جداول الناخبين من المتوفين أو الذين غيروا مقر سكنهم.
5. شراء أصوات الناخبين بالترغيب مثل شراء الأصوات بالأموال أو الإكراه.
6. غياب اللجان المستقلة المشرفة على إدارة الانتخابات والرقابة عليها(بلعور، 2015).

## المطلب الثالث: التجربة الليبية في تحقيق النزاهة الانتخابية

هناك ثلاث تجارب رئيسية يمكن استعراضها في هذا الإطار

### أولاً: تجربة المؤتمر الوطني

تلقت المفوضية العليا ما يقرب من 4000 ملف للمرشحين للمؤتمر الوطني العام، وكانت المدة القانونية لدراسة الملفات وإصدار قرار في غضون 12 يوماً، وأبلغت المفوضية مركز كارتر أنها درست كافة الملفات في ستة أيام فقط. منذ تأسيسها في فبراير 2012، وبعد فحص ملفات المرشحين للمؤتمر الوطني العام رفضت المفوضية 306 مترشحاً، بعضهم تقدم باستئناف ضد قرار المفوضية، وقامت المحاكم بإرجاع 79 مرشحاً، كما قامت المفوضية بإعادة التدقيق في ملفات 200 عضو من أعضاء المؤتمر الوطني العام بعد انتخابهم، من أجل إعادة فحص أهليتهم (the Carter Center, 2012).

### ثانياً: تجربة لجنة الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور (لجنة الستين)

أعلنت فرق المراقبين الدوليين، ومن بينها وفد الجامعة العربية ووفد منظمة التعاون الإسلامي المشاركان في المراقبة على الانتخابات، أن عملية الاقتراع قد جرت وفقاً للمعايير الدولية وفي أجواء من الشفافية والنزاهة، وأن عملية العد والفرز اتسمت بالشفافية والحياد.

فبمشاركة 500,000 ناخب أدلوا بأصواتهم، استكملت المفوضية مراحل انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، معلنة عن أسماء الفائزين بـ 47 مقعداً في عام 2014، وبذلك أنهت المفوضية عملية انتخاب الهيئة، لافتةً أنها ستحيل النتائج إلى المؤتمر الوطني العام، الذي سيقرر بدوره مسألة المقاعد الـ 13 الشاغرة. وقد أوصى مركز كارتر على تشجيع الشفافية في شؤون المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، حتى يُنظر للعملية الانتخابية بمصداقية أكبر من قبل المواطنين، وينبغي أن ينص القانون على أن اجتماعات هيئة إدارة الانتخابات القادمة ستكون علنية، للسماح لليبيين بالوصول إلى محاضر تلك الجلسات (The CarterCenter, 2014).

### ثالثاً: تجربة البرلمان الليبي (مجلس النواب)

في يونيو 2014، انخفض التسجيل والمشاركة بصورة ملحوظة، ففي حين شارك 62٪ من الناخبين المسجلين في انتخابات "المؤتمر الوطني العام، فإن أقل من نصف هذا العدد سجّل في أوائل عام 2014، وقد أدلى أقل من الثلث بأصواتهم في انتخابات "جمعية صياغة الدستور".

## النتائج

بالنظر للتجارب الليبية مع الاستحقاقات الانتخابية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- تؤثر انتماءات الشباب الليبيين القبلية على سلوكهم التصويتي.
2- الانقسامات السياسية أثرت بشكل كبير على نزاهة الانتخابات وعمل المفوضية العليا.
3- الأوضاع الأمنية الهشة أعطت انطباعات سلبية للمرشحين والناخبين عن عملية التصويت.
4- يعاني المجتمع الليبي من انعدام الثقة في نزاهة ومصداقية الانتخابات مما سبب في ابتعاده عن هذه العملية الوطنية.
5- انتشار ظاهرة الرشوة وذلك بشراء البطاقات الانتخابية من المواطنين.
6- وجود خلل في الربط ما بين منظومة الرقم الوطني ومنظومة المفوضية العليا للانتخابات.
7- استمرارية مسؤولين الإدارات التابعة للمفوضية العليا للانتخابات رغم انتهاء مدتهم القانونية بإدارة هذه المناصب.
8- غياب التنسيق الدائم ما بين المجالس التشريعية والمفوضية العليا والحكومة التنفيذية.

## التوصيات

إن ضمان نزاهة الانتخابات المقبلة في ليبيا، أو في أي بلد، أمر ضروري لإقامة حكومة شرعية وديمقراطية. وفيما يلي بعض التوصيات للمساعدة في الحفاظ على نزاهة الانتخابات في ليبيا:

1- مراقبة الانتخابات من قبل المراقبين الدوليين والمحليين للكشف عن أي مخالفات والقيام بالرقابة المناسبة.
2- الكشف عن ممتلكات المرشحين وأسرهم المباشرة (زوجة، أبناء، وأخوة).
3- إعداد تسجيل شامل للناخبين لضمان فرصة التسجيل والتصويت لجميع المواطنين المؤهلين.
4- استخدام التكنولوجيا للتحقق والحفاظ على قوائم الناخبين الدقيقة.
5- تنفيذ حملات تثقيفية للناخبين لنشر الوعي بحقوقهم وواجباتهم وعملية التصويت.
6- ضمان توفر المعلومات للجميع، بما في ذلك المجتمعات المهمشة والنائية.
7- الأولوية للأمن والاستقرار قبل وأثناء الانتخابات للحد من خطر العنف والاضطرابات.
8- التعاون مع القوات الأمنية لضمان بيئة آمنة للناخبين ومسئولي الانتخابات.
9- ضمان توفير الموارد الكافية للهيئة الانتخابية وحمايتها من التدخلات السياسية.
10- تعزيز تكافؤ الفرص للأحزاب السياسية والمرشحين للوصول إلى وسائل الإعلام والموارد وفرص الحملات الانتخابية.
11- فرض لوائح لتمويل الحملات الانتخابية لمنع تأثير المال على السياسة.
12- تطوير وتنفيذ مدونة سلوك انتخابي يجب على المرشحين والأحزاب السياسية الالتزام بها، لتعزيز الحملات الانتخابية العادلة والأخلاقية، وفرض عقوبات على انتهاكات المدونة.
13- استخدام تكنولوجيا الانتخابات الآمنة ومقاومة التلاعب، مثل آلات التصويت الإلكترونية وأنظمة تحديد الهوية البيومترية، لتحسين دقة وأمان العملية الانتخابية.

14- تشجيع المشاركة المدنية من خلال المنظمات الأهلية وقادة المجتمع والمؤسسات التعليمية.

15- تعزيز بيئة تثقيف المواطنين وتحفيزهم على المشاركة في عملية التصويت.

16- إنشاء آلية سريعة وعادلة لحل النزاعات بعد الانتخابات ومعالجة أي طعون في النتائج، وضمان احترام وتنفيذ القرارات المتعلقة بالنزاعات الانتخابية.

17- طلب الدعم والمساعدة من المنظمات الدولية، لضمان مصداقية وحيادية العملية الانتخابية، واستقبال المراقبين الدوليين لتقديم تقييمات محايدة.

18- مراجعة وتقييم مستمر للعملية الانتخابية لتحديد فرص التحسين وتنفيذ الإصلاحات الضرورية.

19- المشاركة في حوار مع أصحاب المصلحة لمعالجة المخاوف وبناء الثقة في النظام الانتخابي.

# المراجع


ستينو Jordan: .*s 2020 Parliamentary Election: Settling for the Status Que'Jordan* .(2021) .ayeh'Rana Sweis Suha Ma .KONRAD ADENAUER STIFTUNG

the Carter Center. (2012). *انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا*. Atlanta: www.cartercenter.org.

The Carter Center. (2014). *انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا 2014*. Atlanta: www.cartercenter.org.

ألان وول، أندرو إليس، أيمن أيوب، كارل دنداس، جورام رو كامبي، سارا ستينو. (2007). *أشكال الإدارة الإنتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات)*. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية. (سبتمبر, 2016). *تعميق الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع أنحاء العالم*. تاريخ الاسترداد 01 سبتمبر, 2023، من https://www.idea.int/sites/default/files/publications/deepening-democracy-AR.pdf

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 سبتمبر, 2023، من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات: https://hnec.ly/%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%81%d9%88%d8%b6%d9%8a%d8%a9/

إياد خضر عباس. (2022). التنظيم القانوني لحياد السلطة التنفيذية للعملية الانتخابية في العراق. *مجلة الشرائع للدراسات القانونية*، الصفحات 171-198.

إيمان دوادي. (2017). *دور الإصلاحات السياسية في ضمان نزاهة الانتخابات في الجزائر (2012-2017) (رسالة ماجستير)*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

بسام حازم عبدالمجيد. (2011). *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة ص 94.

سلسبيل بورنان. (2021). *الإدرة الإنتخابية في الجزائر: مسار المؤسسة وتحدياتها*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

سمير كيم. (2016). *دور حوكمة إدارة العملية الانتخابية في تفعيل المشاركة الانتخابية: حالة الجزائر (أطروحة دكتوراة)*. الجزائر: جامعة باتنة.

صبرينة نعمار. (2018). *إدارة العمليات الإنتخابات (رسالة ماجستير)*. تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

طعيبة أحمد، بن داود إبراهيم. (15 ديسمبر, 2014). مؤشرات النزاهة الانتخابية بين النصوص الدولية والتطبيقات الداخلية. *مجلة دراسات وأبحاث*، صفحة ص 16.

عامر عياش الجبوري، هاشم حسين الجبوري. (2011). مبدأ الحياد الحكومي في إدارة العملية الإنتخابية. *مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، صفحة 29.

ماجد محي عبد العباس، علاء عبد اللطيف زهراو. (2020). العدالة الانتخابية في الرقابة الدولية والمحلية للانتخابات وأثرها في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام 2003. *مجلة قضايا سياسية| كلية العلوم السياسية| جامعة النهرين*، صفحة 72.

ماجدة عبد الشافي منصور. (أكتوبر, 2022). الاتجاهات الحديثة بإدارة العملية الانتخابية وضمان كفاءتها. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، صفحة ص 344.

محمد عماد الدين جديل، خليل لحرش. (2021). *ضمانات نزاهة الانتخابات في القانون الجزائري (رسالة ماجستير)*. الجفلة: جامعة زيان عاشور.

مروج هادي الجزائري. (2017). *الإدارة الإنتخابية وموقف دستور جمهورية العراق لسنة 2005*. العراق: جامعة المستنصرية.

مصطفى بلعور. (يونيو, 2015). نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات رقم 01\12. *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، الصفحات ص 56-57.

نوال طارق إبراهيم. (01 يونيو, 2019). المظاهر القانونية للفساد واستراتيجية مكافته في تعزيز قيم النزاهة. *مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد*، الصفحات ص 2617-2755.

يوسف شبل. (2023). *نظام الاشراف والرقابة على الانتخابات في الجزائر (أطروحة دكتوراة)*. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.

30 ديسمبر 2023

# المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info